وجوبا وللمفعول اربع حالات تاخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما
وجوبا وجوازا وعلى الفاعل جوازا ويوجد في بعض النسخ وان كان الفعل
العامل في الفاعل نعم وبئس فالفاعل اما ظاهرا او مضمرا فالظاهر يجب ان يكون
اما معرفا بال الجنسية على احد القولين او العهدية على القول الاخر والقول
بانها للجنس حقيقة او مجازا او للعهد الذهني او الشخصي مذكور في المطولات
نحو نعم العبد انه اواب وبئس الشراب او مضافا للذي اي الى الجنسية فيه
نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او مضافا الى مضاف لما هي فيه
كنعم ابن اخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط كون الظاهر معرفا بال
او مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قاله المرادي فقد حكى الاخفش ان ناسا
من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون علما
كقوله صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن الوليد ونحوه او نحو ما يوهم
ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكون المرفوع بعدهما
فاعلا هو مذهب القائل بفعليتهما واما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط
ينبغي ان يكون تابعا لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به المدح وحده
واما الفاعل المضمر فقد اشار اليه بقوله او مضمرا مفردا مستترا وجوبا
مفسرا لكونه مبهما بتمييز بعده فاعلا لا مذكورا غالبا مطابق ذلك التمييز
للمخصوص بالمدح او الذم افرادا وتذكيرا وفروعهما نحو بئس للظالمين بدلا
ونحو نعم امرأة هند ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص
بالمدح او الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها او تأخر والرابط بينهما
العموم المستفاد من الفعل فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا اذا كان
مضمرا بتأمله ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال
نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه بما له دليل نحو انا وجدناه صابرا
نعم العبد اي ايوب عليه السلام باب في ذكر النائب
عن الفاعل وهو ما حذف فاعله واقيم هو مقامه فيحذف الفاعل للجهل به
كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم فينوب

عنه

عنه في احكامه كلها من وجوب الرفع والتاخير عن العامل واستحقاقه
للاتصال به وتانيث العامل لتانيثه وامتناع حذفه وغيرها لذلك من
الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها احسن من عبارته في الاوضح
مفعول به اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة ولذا لا ينوب عنه
غيره مع وجوده نحو قضي الامر كما يفهم من قوله فان لم يوجد في
اللفظ فينوب عنه ما في الحديث او شيء اختص او نص به من ظرف زمان
او مكان نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في
الظرفية وغيرها والمختص ما اختص بعلمية او اضافة او غيرهما او مجرور
بحرف غير تعليل نحو ولما سقط في ايديهم ومعنى كونه متصرفا ان لا يلزم
الجار له وجها واحدا في الاستعمال كمنذ ورب وما اختص بقسم او استثناء
وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف
عن اتفاق البصريين والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع مجروره
وفي الارتشاف انه لم يقل به احد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو
مبني على ان الحرف لا محل له لا لفظا ولا محلا او مصدر نحو فاذا نفخ في الصور
نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما
اختص بنوع ما من الاختصاص كتقييده بالعدد او كونه اسم نوع وابهم
عطف هذه الاشياء باو انه لا اولوية لبعض منها على بعض واختار في
الجامع تبعا لابن عصفور اولوية المصدر وفهم من تخصيصه النيابة بما
ذكر انه لا يجوز نيابة الحال والتمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول
معه ومن في قوله من ضرب للبيان وقد اشار مما لا يتاتى النيابة بدونه
بقوله ويضم اول الفعل المتصرف عند ارادة اسناده الى النائب لفظا او
تقديرا مطلقا اي ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا
ويشاركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة وانه تكون
للمطاوعة نحو تعلم وتضورب وثالث الماضي المبدوء بهمزة الوصل نحو
انطلق واستخرج ويفتح ما قبل الاخر لفظا او تقديرا ان كان مضارعا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)